الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ39ـــدد

تاريخ الاجتماع : الأربعاء 31 جانفي 2024

جدول الأعمال: النظر في مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامّة للبلاد التونسية (عدد 2024/07) (طُلب فيه استعجال النظر)

الحضور:

- الحاضرون: (12)
- المعتذرون: (01)
- الغائبون: (02)
- الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (03)

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة و05 دقائق صباحا

ساعة اختتام الجلسة: الثانية و35 دقيقة بعد الظهر

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 31 جانفي 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للبنك المركزي التونسي من منح تسهيلات للخزينة العامة للبلاد التونسية.

1-جلسة الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية:

بيّنت أن مشروع القانون المعروض يندرج في إطار تنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2024 وهو مرتبط بالتوازنات المالية للدولة. وأضافت أن الإكراهات المسلطة على التوازنات المالية لسنة 2024 أكبر من تلك المسلطة على التوازنات المالية في سنة 2023. وتضمن قانون المالية لسنة 2024 حاجيات تمويل في حدود 28188 مليون دينار والدولة مطالبة بتسديد خدمة الدين العمومي بحوالي 25797 مليون دينار خلال سنة 2024 منها 7111 مليون دينار خلال الثلاثي الأول من السنة. وأفادت أن يوم 16 فيفري سيشهد تسديد مبلغ يفوق 3000 مليون دينار بعنوان قروض رقاعية صادرة بالسوق المالية العالمية سنة 2017. وأضافت أن هناك محادثات مع ممولين للحصول على تمويلات خارجية لكن لا يمكن أن تفضي إلى نتيجة في الثلاثية الأولى من سنة 2024.

وبيّنت أن التمويل المتأتي من المداخيل الذاتية للدولة مثل الجباية والديوانة والمداخيل الأخرى تبقى أقل من النفقات العمومية للدولة ولا يُمكّنها من الإيفاء بتعهداتها المالية لا سيما تلك المتعلقة بالتأجير والدعم والتحويلات الاجتماعية. وأكّدت أنه رغم سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة على مستوى النفقات إلا أن الدولة بحاجة إلى موارد لتمويل مجمل نفقاتها. وأفادت أن قانون المالية لسنة 2024 تضمن تعبئة موارد غير مشخصة بحوالي 10300 مليون دينار وتتطلب مجهودات أكبر وإجراءات أطول وأكثر تعقيد .

وأكدت أنه رغم الظروف المالية الصعبة لسنة 2023، فقد نجحت الدولة في الإيفاء بكل تعهداتها المالية مؤكدة على أهمية إيجاد الحلول لتمويل احتياجات سنة 2024 في إطار ما يسمح به القانون والإمكانيات المتاحة مع المحافظة على السيادة الوطنية وتكريس توجه التعويل على الذات .

وأكدت من جهة أخرى على أهمية دفع الاستثمار وخلق الثروة وتطوير نسب النمو في عديد القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي والفسفاط.

وبينت أن الدولة ملزمة بإيجاد الحلول في ظل تواصل الضغوطات المالية والانعكاسات السلبية للأزمة العالمية على المؤشرات الاقتصادية علاوة لصعوبة تعبئة الموارد الخارجية. واعتبرت أن التوجه لتعبئة موارد بالسوق المحلية يُمكن أن يكون حلا لتسديد حاجيات التمويل ولن يزاحم تمويل الاقتصاد.

وذكّرت أنه رغم كل الاكراهات تمكّنت تونس من خلاص ديونها الخارجية في آجالها في إطار المحافظة على سيادتها الوطنية والتعويل على الذات.

وأفادت أن القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي لا يمكّن من الحصول على تمويلات لفائدة الخزينة العامة للدولة مما تطلب إصدار قانون في الغرض ليرخّص للبنك المركزي بصفة استثنائية منح تسهيلات للخزينة العامة في حدود 7000 مليون دينار. ويمكن أن تكون احتياجات الحكومة أقل من المبلغ المذكور في حالة تحقيق انتعاشة اقتصادية وتعبئة موارد خارجية خلال سنة 2024.

وأشارت إلى التجارب المقارنة التي تسمح تشريعاتها بتمكين بنوكها المركزية من تقديم تسهيلات للحكومة بضوابط محدّدة على غرار مصر والمغرب والأردن وكندا.

وفي مداخلاتهم، أكّد النواب على ضرورة التوجه نحو الحلول الاقتصادية خاصة منها الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وإصلاح قطاع الفسفاط وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم والتسريع في عرض مشروع مجلة الصرف والادماج المالي وعديد التشريعات التي من شأنها التشجيع على خلق الثروة، واعتبروا أن الحكومة التجأت للحل الأسهل وهو الاقتراض من البنك المركزي بحكم صعوبة الخروج على السوق العالمية نظرا لتراجع الترقيم السيادي لتونس. وبيّنوا أنه كان من الأجدر عرض مشروع هذا القانون قبل عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024. كما استفسروا عن أسباب عرض مشروع هذا القانون باستعجال النظر.

وذكّر بعض النواب بمقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي والذي تضمن إمكانية تمويل خزينة الدولة.

واعتبر نواب آخرون أن الضوابط والشروط المنصوص عليها بالتشاريع المقارنة وتطبيقها على تونس لا تخوّل منح تسهيلات لخزينة الدولة تتجاوز 3000 مليون دينار وهو ما يطرح التساؤل عن أسباب طلب ترخيص في منح تسهيلات في حدود 7000 مليون دينار. واستفسروا عن أسباب طلب هذا الترخيص من البنك المركزي عوض التفكير في إصدار قروض رقاعية، وطلبوا مزيدا من التوضيح حول استعمال الاحتياطي من العملة لخلاص الديون الخارجية.

واستوضح بعض النواب عن تداعيات هذا الترخيص الاستثنائي على صورة تونس في الخارج وارتباطه بصعوبة الحصول على تمويلات خارجية وكيفية التعاطي مع الموارد غير المشخصة المرسمة في قانون المالية لسنة 2024.

وفي ردّها، أفادت السيدة الوزيرة أن قانون المالية لسنة 2024 تضمن حاجيات تمويل في حدود 28188 مليون دينار منها 10300 مليون دينار غير مشخصة وأن الحكومة بصدد التفاوض في شأنها مع بعض المانحين من الدول الشقيقة والمساعي حثيثة لإيجاد التمويل الخارجي. وأوضحت أن المبالغ المشخصة تم ضبطها في علاقة مع محاولة إيجاد تمويلات خارجية مع بداية سنة 2024 .

وأما في ما يتعلق باستعجال النظر، أوضحت أن الدولة مطالبة بتسديد مبلغ 3000 مليون دينار علما وأن هناك محادثات مع بعض الممولين للحصول على تمويلات خارجية والتي يصعب توفيرها قبل موفى مارس 2024 خاصة وأن الدولة حريصة على تسديد ديونها في آجالها.

وأضافت أن اللجوء إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي تمّت بعد دراسة دقيقة واعتماد سيناريوهات مختلفة للحصول على التمويل اللازم لكن صعوبة تعبئة الموارد الخارجية خلال الثلاثي الأول من هذه السنة حتّم هذا الحل الاستثنائي. وأكدت أنه رغم كل الصعوبات تونس ليست عاجزة على تسديد ديونها رغم الأزمة العالمية وتأثيرها السلبي المباشر على اقتصاديات العالم.

وفي ما يتعلق بإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المهيكل، أفادت أن هناك لجنة قيادة على مستوى وزارة المالية تتكون من مصالح الديوانة والجباية والمحاسبة والتشريع

تعمل على هذا الملف وسيتم تشريك الوزارات المعنية على غرار التجارة والداخلية والعدل وتكنولوجيات الاتصال والصحة.

وحول تنقيح مجلة الصرف، بيّنت أنه تم عقد حوالي 30 اجتماع تقني وثلاثة مجالس وزارية في الغرض وسيُعرض في أقرب الآجال على أنظار مجلس نواب الشعب، وكذلك الشأن بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالإدماج المالي وتسهيل النفاذ للقطاع المالي.

وجدّدت تأكيدها على ضرورة العمل وتظافر كل الجهود قصد تعزيز القدرة على خلق الثروة ودفع التنمية والاستثمار في جميع القطاعات.

2- جلسة الاستماع إلى السيد محافظ البنك المركزي التونسي

وفي مستهل تدخله، بيّن السيد محافظ البنك المركزي أن البنك يقدم المعلومة الدقيقة والصحيحة حول المؤشرات الاقتصادية وتطورها ضمن موقعه الرسمي وهي متاحة للعموم.

وأكد أن استقلالية البنك المركزي لا تعني عدم التواصل مع وزارة المالية ويتم التنسيق والتفاعل بشكل يومي بين الطرفين.

وأشار إلى أن الوضعية الاقتصادية صعبة منذ سنوات في ظل تراجع نسق النمو وضعف الاستثمار نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى جانب ضعف إنتاج عديد القطاعات وخاصة الفسفاط والصناعات المعملية وتراجع التعامل مع ليبيا بعد الثورة وضعف الاستثمار الأجنبي وهذا أدّى إلى تغيير تونس إلى اقتصاد تداين.

وأكّد أنه رغم الوضعية الاقتصادية والمالية الصعبة إلا أن تونس لم تتخلف في أية مناسبة عن تسديد ديونها. والكل متّفق أن خلاص الديون يدخل في السيادة التونسية وليس له ثمن.

وبين أن عجز ميزان الدفوعات ارتفع وكذلك عجز الميزانية وهذا يمثل خطرا على الاقتصاد خاصة وأن نسبة النمو لا تتجاوز 1 %. كما ارتفعت نسبة التضخم والتي هي مسؤولية البنك المركزي وكل هذه المؤشرات تدعو إلى القلق، ويعمل البنك المركزي على الحدّ من التضخم الذي يمسّ كل شرائح المجتمع

وأضاف أن البلاد التي لا تستثمر ولا تدّخر ولا تخلق ثروة تصل إلى هذه الوضعية. وذكر أنه سنة 2010 كان إنتاج الفسفاط 100 % يقارب مليون طن في السنة ووصل العجز الطاقي الآن إلى 40 % وتوقفت المعاملات مع ليبيا منذ سنة 2011 وكانت تونس في طريق النمو وأصبحت في اقتصاد التداين، حيث ارتفع الدّين من 40 إلى 80 % من الناتج المحلي، وشهدت السنوات الماضية أزمات عالمية وعدم استقرار سياسي وتوالت الحكومات ممّا أثّر على الاقتصاد وتسبب في الوصول إلى هذه الوضعية.

وذكّر أنه في السنة الفارطة في نفس هذه الفترة كانت تونس ستصل إلى الوضعية الحالية جراء الجفاف حيث عرفت نسبة تضخم بـ 10,4 % واليوم نسبة التضخم تساوي 8,1 % وسعر الصرف مستقر نسبيا .

وأفاد أنه في سنة 2020 قام البنك المركزي بشراء سندات الدولة وهو إجراء يعتبر خطيرا لكن تم استعماله نظرا للظروف السياسية التي حتّمت ذلك واقتراض الدولة من البنك المركزي يجعل السياسة النقدية غير فعّالة، وتمت الموافقة على شراء السندات بشروط مع تضمينها في مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وأكّد أن المشكل ليس في استقلالية البنك المركزي بل في الوضعية التي وصلت إليها تونس والتي لا يمكن الذهاب إلى ما بعد ذلك. والوضعية اليوم أصعب ممّا كانت عليه بسبب التراكمات. وأكد أن السيادة الوطنية خط أحمر ويجب تسديد الديون الخارجية، علما وأن تونس منذ الاستقلال إلى الآن لم تعجز يوما عن سداد ديونها رغم الأزمات في موازين الدفوعات .

وخلال النقاش، ثمن النواب المجهود الذي يقوم به البنك المركزي لمجابهة التحديات ودوره في المحافظة على قيمة الدينار والحدّ من التضخم، واستفسروا عن تداعيات هذا الترخيص على السيولة وعلى مؤشرات التضخم والاحتياطي من العملة.

وتساءل بعض النواب عن بديل آخر عوض منح تسهيلات من البنك المركزي، ونبّه نواب آخرون إلى تداعيات هذا القرض على التضخم ممّا سيؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، واستفسروا عن المنافع التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد من استقلالية البنك المركزي.

وفي ردّه، وضع السيد المحافظ مشروع هذا القانون في إطاره حيث سيتم في 16 فيفري تسديد قرابة 3.2 مليون دينار، وهذا لا ينجر عنه تضخم بما أنه غير موجه للاستهلاك لكن سينخفض احتياطي العملة بـ 14 يوم تصدير وله تأثير على نسبة الصرف .

وبخصوص تسبقات سنة 2020 فهي كانت تضخمية لأنها وجّهت للاستهلاك، وأوصى في هذا الصدد بضرورة متابعة وكيفية صرف الأموال حتى لا تكون تضخمية.

وبعد جلستي الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية واليد محافظ البنك المركزي حول مشروع هذا القانون وبين أعضاء اللجنة أنهم واعون بوضعية المالية العمومية الحالية وأنهم ليسوا ضد اقتراض الدولة من البنك المركزي التونسي واعتبروه أحسن من الاقتراض من البنوك الخاصة التي تقرض بنسبة فائدة عالية لكن لا يمكن الموافقة عليه بالصيغة الحالية وحتى لا يتم تعطيل مسار الدولة يمكن الموافقة على 3500 م د للإيفاء بالتعهدات المالية للدولة في أجل 16 فيفري وذلك للمحافظة على السيادة الوطنية أما باقي القرض لا يتم سحب أي مبلغ منه إلا بموافقة مجلس نواب الشعب وبشرط توجيهه لدفع عجلة الاستثمار مع ضرورة تحسين عائدات الفسفاط.

وتم اتفاق الأعضاء على تفويض رئيس اللجنة لاقتراح ما اتفقت في شأنه اللجنة على السيدة وزيرة المالية وتعديل نص مشروع القانون.

وفي الأخير قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون المعروض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عصام شوشان	**عصام البحري الجابري**